الانتهاكات الإسرائيلية المنفذة على العمال الفلسطينيين والعاملات خلال الحرب على قطاع غزة

ورقة مقدمة من السيد

شاهر سعد

أمين عام اتحاد نقابات عمال فلسطين

لمؤتمر دائرة حقوق الإنسان، وحملة "لأجل فلسطين" في منظمة التحرير الفلسطينية

المنعقد بتاريخ 12 شباط 2024م

مقدمة:-

لم تكن الجرائم التي نفذها جيش الاحتلال الإسرائيلي، وأرباب العمل الإسرائيليون بحق العمال الفلسطينيين، بدءاً من الثامن من شهر تشرين أول 2023م، هي الأولى من نوعها، في تاريخ الانتهاكات الإسرائيلية المروعة بحقهم، وهم الذين يعملون في سوق العمل الإسرائيلي، بموجب الأمر العسكري رقم (5732) المعروف بأمر الخروج العام، المؤرخ في 30 أيلول 1970م، الذي أصدره وزير الحرب الإسرائيلي "موشيه ديان"، ما منح العمال الفلسطينيين (نظرياً) حق المعاملة بالمثل مع العامل الإسرائيلي، أو العامل الوافد لسوق العمل الإسرائيلي.

ومن المعلوم أن الانتقال الجغرافي للعمالة من إقليمها الوطني إلى إقليم آخر، يُسقط عليها البنود المرجعية الخاصة بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم والتي اعتمدت بقرار الجمعية العامة رقم (45) المؤرخ في الثامن عشر من كانون الأول 1990م.

معطيات

كان يعمل في سوق العمل الإسرائيلي، عشية السابع من شهر تشرين أول 2023م حوالي (200.000) عامل فلسطيني، منهم (150000) عامل يعملون في قطاعي البناء والزراعة، و 15000 عامل وعاملة كانوا يعملون في قطاع الخدمات العامة، وهناك (35400) عامل وعاملة كانوا يعملون في المستعمرات الإسرائيلية، ويمكن إدراجهم تحت بند العمالة غير المنظمة، نظراً لحرمانهم من كافة حقوقهم الاجتماعية والقانونية الوارد ذكرها في القانون الإسرائيلي، وتقدر أجورهم ورواتبهم الشهرية بحوالي مليار شيكل شهرياً، وهناك (50.000) عامل يعملون في السوق الإسرائيلية السوداء، غالبيتهم لا يحملون تصاريح دخول لإسرائيل، أو يحملون تصاريح بحث عن عمل، أو تصاريح تجارية، وتصاريح لغايات زيارة المشافي والمحاكم، وغير ذلك من تصاريح تصدرها السلطات الإسرائيلية.

لكن ما يجمع بين عناصر تلك الفئات؛ هو عدم حصولها على حقوقها الاجتماعية، بما فيها التأمين الصحي، التي كفلها القانون الإسرائيلي لأي عامل نظامي في سوق العمل الإسرائيلي، وهو تدبير يخالف "معايير القوانين الدولية ذات الصلة، لا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، الموقعة عليها دولة الاحتلال الإسرائيلي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد

الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية حقوق الطفل، وجميعها صكوك صدقت عليها (إسرائيل)، وتنطبق على الأعمال التي تقوم بها الدولة عند ممارسة ولايتها القضائية خارج إقليمها".

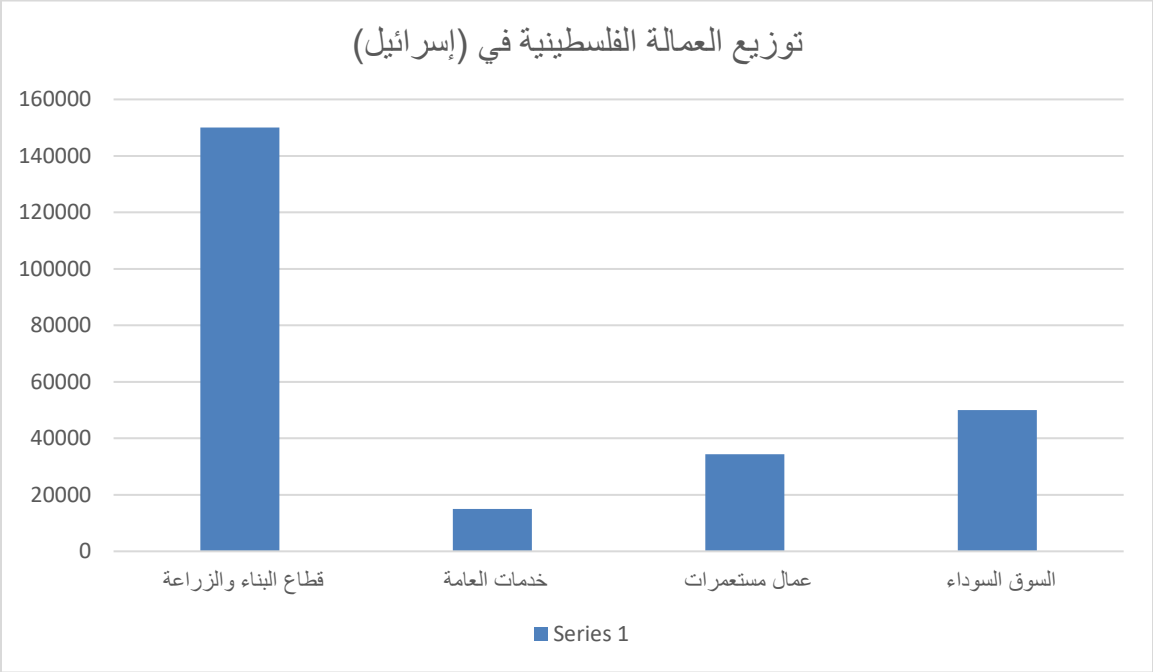

مضاف لذلك، الخلفية العنصرية التي تتحكم بطريقة تعامل أرباب العمل الإسرائيليون مع العمال الفلسطينيون، والتي تتسبب بحرمانهم من خدمة التأمين الصحي، وعدم تزويدهم بمعدات الصحة والسلامة المهنية، وعدم تقديم العلاج اللازم لهم عند الإصابة، وتواصل هذا النهج خلال فترة انتشار فيروس كورونا، وفي الأيام الأولى من حرب (طوفان الأقصى) ولغاية الآن، حيث كان أرباب العمل الإسرائيليون يمتنعون عن تقديم أي نوع من أنواع المساعدة الإنسانية أو الطبية للعمال.

ومن الخلفية نفسها، تفرض الحكومة الإسرائيلية قيوداً لا حصر لها على حركة دخول وخروج العمال من وإلى سوق العمل الإسرائيلي، تسببت بالعديد من الأحداث المميتة للعمال، وأعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للأمم المتحدة، في غير مرة ومناسبة عن قلقها البالغ "إزاء القيود الصارمة المفروضة على حرية الحركة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتي تستهدف جماعة قومية أو إثنية معينة، وبخاصة عن طريق الجدار الفاصل، ونقاط التفتيش، والطرق المحظورة، والحواجز العسكرية المستخدمة داخل الضفة الغربية وعلى نقاط التفتيش والمتاريس والبوابات المعدنية والحواجز الترابية والجدران والخنادق، بالإضافة إلى الجدار

الفاصل، الذي بنى معظمه شرقي خط الهدنة لعام 1949م، ما يسبب مشقة بالغة الضرر على تمتع الفلسطينيين بحقوقهم الطبيعية".

الانتهاكات بعد الثامن من تشرين أول 2023م

بدأت عمليات طرد العمال الفلسطينيين من سوق العمل الإسرائيلي، بتاريخ 8 تشرين أول 2023م، سيما عمال قطاع غزة، الذين قدر عددهم عشية الأحداث بتسعة آلاف عامل من أصل 19.000، لأن جزء منهم ويقدر بعشرة آلاف عامل، عادوا إلى قطاع غزة بسبب إجازة الأعياد اليهودية، قبل بدء الأحداث.

حيث طلب أرباب العمل الإسرائيليون من العمال، العودة إلى منازلهم في الحال، مع بدء العمليات العسكرية في منطقة غلاف غزة؛ دون أن يقدموا لهم المساعدة اللازمة من أجل هذه العودة؛ بينما بدأ جيش الاحتلال الإسرائيلي بترحيلهم إلى مدن الضفة الغربية، ويقدر عددهم بحوالي 7.000 عامل.

وخلال هذه العودة، تم توثيق مئات الشهادات المصورة التي تظهر الاعتداءات الوحشية من قبل جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي على العمال، ومصادرة متعلقاتهم الشخصية كالأموال وبطاقات الهوية وتصاريح الدخول إلى إسرائيل؛ وبعد تاكدنا من احتجاز آلاف العمال في معسكر "عناتوت"، الواقع شمال مدينة القدس المحتلة، وهو الذي تشرف عليه كتيبة "إيريز" التابعة لفيلق الشرطة العسكرية الإسرائيلية، وذلك ضمن ظروف حجز مهينة وحاطة من كرامة البشر، ودون محاكمة أو تمثيل قانوني.

فيما بعد قمنا بمخاطبة الجهات الإسرائيلية المختصة، للسماح لمحامي الاتحاد بزيارتهم والإطمئنان عليه، وهو ما قوبل بالرفض لغاية الآن، وبناء عليه قمنا بمخاطبة بعثة منظمة الصليب الأحمر في القدس، لزيارتهم، والاطمئنان عليهم والاستماع لشهاداتهم، وتحرير كشوف بأسمائهم وأسماء زملاءهم، الذين كانوا معهم في أماكن العمل، لغايات حصر العدد الحقيقي للعمال الذين تقطعت بهم السبل.

في الأثر، شرع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، عملاً والتزاماً بمسؤولياته الاجتماعية والوطنية، بالتعاون مع باقي الشركاء الاجتماعيين، لإغاثة والعمال الغزين وإعالتهم وتوفير مستلزمات الحياة الأساسية للذين استقروا في محافظات الضفة الغربية، مستفيدين من المعونة المالية التي تلقاها الاتحاد من منظمة العمل الدولية، وقيمتها 2 مليون شيكل، حيث تم إيداع المبلغ في صندوق لجنة التكافل التي يشرف عليها المحافظين.

كما قام الاتحاد لنقابات عمال فلسطين، بمخاطبة كافة الاتحادات والنقابات العمالية، وفي مقدمتها ITUC وETUC و ITF وحثهم على التنديد بالتدابير الإسرائيلية المطبقة على العمال، كما خاطب الاتحاد المؤتمرات العمالية التي عقدت في غير بلد خلال الفترة الماضية، ومنها مؤتمر عمال موريتانيا، ومؤتمر اتحاد نقابات العمال الهولندية FNV ومؤتمر الاتحاد الدولي لنقابات عمال آسيا والمحيط الهادي.

كما دعا المجلس المركزي للاتحاد الدولي للنقابات ITUC الذي عقد في بروكسل، بتاريخ 14 - 12 كانون أول 2023م، في بيانه الختامي،إلى وقف فوري ومستدام لإطلاق النار في غزة، كأولوية قصوى للمجتمع الدولي، واحترام القانون الدولي في فلسطين.

كما دعوا هيئة الأمم المتحدة، إلى الاعتراف الفوري والعاجل بدولة فلسطين، كدولة كاملة العضوية فيها، بما يتماشى مع حل الدولتين، وطالبوا منظمة العمل الدولية بمنح فلسطين وضعاً مساوياً لوضع العضو الكامل، لريثما يتم اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطين كدولة كاملة العضوية فيها.

كما طالبوا في بيانهم الختامي حول فلسطين، دولة الاحتلال الإسرائيلي بسحب جيشها من كامل الأراضي العربية المحتلة عام 1967م، وذلك امتثالاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم242 ، وتطبيقاً للمادة 2 من ميثاق الأمم المتحدة، وقرار 338 الصادر في عام 1973م.

كما دعا البيان الختامي للمجلس، إلى إقامة سلام عادل في منطقة الشرق الأوسط، وتطبيق حل الدولتين، وتمكين الفلسطينيين من اقامة دولتهم المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وإزالة جميع المستعمرات الإسرائيلية من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م.

وتمكين العمال الفلسطينيين، والعمال المهاجرين من العودة إلى أماكن أعمالهم، كما طالب المشاركون في بيانهم، بإنشاء صندوق إنساني عاجل، وتوفير ظروف مناسبة لإيصال المساعدات الإنسانية لأصحابها، بما في ذلك دعم برنامج الاستجابة ثلاثية المراحل الخاص بمنظمة العمل الدولية.

كما دعوا الحكومات، إلى تمويل برامج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، كما دعوا إلى أن تشمل خطوات الضغط اللاحقة، توفير دعم قوي ومستمر لفلسطين، من خلال الاستثمار والتعاون والتدريب، وتعزيز المؤسسات الاقتصادية والدولية الفلسطينية على أسس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما جدد المشاركون في الاجتماع، مستندين إلى قرارات الاتحاد الدولي المرجعية، سيما المؤتمر العام الرابع الذي عقد في عام 2018م، دعوتهم للدول والشركات والأفراد لمقاطعة المستعمرات الإسرائيلية، بما في ذلك مقاطعة السلع المنتجة فيها، والشركات التي تتعامل معها.

مشددين على ضرورة التحديث الدوري، لقائمة الشركات المتصلة والمتعاملة مع المستعمرات الإسرائيلية غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، والطلب من ملاكها الكف عن التعامل مع تلك المستعمرات.

تجاوب الاتحاد الأمريكي AFL-CIO

وفي هذا السياق تلقيت، رسالة جوابية من السيدة "إليزابيث شولر" رئيس الاتحاد الأمريكي للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية (AFL-CIO)، أبدت فيها تضامناً مقدراً مع عمال فلسطين، وتجاوباً عالياً مع دعوة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، لتعويض العمال الذين تم طردهم قسراً من أماكن أعمالهم، وجاء فيها:-

"أن الاتحاد الأمريكي للعمل، يقدر جهود الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، في متابعة حقوق عمال وعاملات فلسطين، وإنه قرر التواصل مع الإدارة الأمريكية والرئيس بادين بالخصوص، لضمان تعويضعهم، بدلاً عن طردهم التعسفي من أماكن أعمالهم؛ كما سنتابع الأمر نفسه وبمنتهى الجدية والمسؤولية، مع الحكومة الإسرائيلية أيضاً.

مستندين على ما ورد في رسالة الأمين العام شاهر سعد، وعلى تقارير منظمة العمل الدولية بشأن العمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لقناعتنا التامة بأن الوضع الحالي يشكل تحدياً كبيراً للعمال الفلسطينيين وأسرهم، وبهذه المناسبة فإننا نعرب عن أملنا في أن يرى العمال قريباً حلاً يتماشى مع حقوقهم بموجب القانون".

وأضافت "إنه وفي هذه الظروف العصيبة، فإن الحركة العمالية الأمريكية، تعرب عن دعمها وتضامنها التام مع الحركة العمالية في فلسطين، وستواصل سعيها على تحسين ظروف وتمكين العمال والعاملات الفلسطينيين من كامل حقوقهم، والدفاع عنها على مستوى العالم".

ملخص للانتهاكات التي يواجهها العمال الفلسطينيون في سوق العمل الإسرائيلي

بعد السابع من أكتوبر 2023م، استقر قرابة مليون عامل وعاملة، في صميم دائرة البطالة المستولدة للفقر، بعد منع حوالي 20.000 عامل غزي، من الوصول إلى سوق العمل الإسرائيلي، وتعطل 180000 آخرين من سكان الضفة الغربية، كانوا يعملون في سوق العمل المحلي، بسبب تدمير المصانع والمزارع وكافة منشآت الأعمال المتوسطة والصغيرة.

كما اضطر كل هؤلاء للبقاء في منازلهم بسبب منعهم من العودة إلى سوق العمل الإسرائيلي، وتعطل العديد من منشئآت الأعمال في سوق العمل الفلسطيني، واضطرار العديد منها لإعادة هيكلة إداراتها وأعمالها، في ضوء توحش إجراءات جيش الاحتلال الإسرائيلي المحيطة بعالم العمل الفلسطيني، كتشديد نطاق الإغلاقات ونصب الحواجز العسكرية بين المدن والأرياف، وإعاقة حركة الاستيراد والتصدير، ومنع وصول العمال إلى أماكن أعمالهم، ومطاردتهم واعتقالهم، وأحياناً قتلهم؛ ومداهمة وإغلاق العديد من المنشئآت والمحال التجارية وحوانيت الصرافة وتبديل العملات والبنوك.

إلى ذلك يمكن تلخيص الانتهاكات التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون والعاملات في سوق العمل الإسرائيلي بما يلي:-

1- التمييز في الأجور بين العمال الفلسطينيين والإسرائيليين والأجانب، وعدم دفع الحقوق الاجتماعية لهم، بدل النقاهة و الإجازة السنوية والإجازة المرضية والتأمين الصحي، وعدم منحهم الأجر المتناسب مع جهدهم البدني والذهني، والحصول على مكافأة نهاية الخدمة العادلة، ويتم ذلك ضمن سياسة تمييز بغيضة تنحدر لدرك العنصرية والحط من كرامة الإنسان.

2- إلغاء تصاريح الدخول لإسرائيل بشكل مفاجيء؛ ودون إبداء الأسباب للعامل، ما يجبر العامل على العودة إلى سوق العمل عن طريق التهريب، ما يعرضه للاستغلال من قبل سماسرة التصاريح والعمل بأجر منخفض و بلا أية حقوق تقريباً.

3- تلاعب (دائرة الدفع الحكومية - מדור תשלומים)، وهي: هيئة حكومية تأسست عام 1970م، بمستحقات العمال؛ وخاصة المصابين أو المتوفين، وعدم دفع حقوقهم الاجتماعية، وهي: مكلفة بدفع الأجور حسب

القانون الاسرائيلي للعمال الفلسطينيين، وتحويل الخصومات والضرائب المنفذة على رواتبهم لجهات الاختصاص المختصة.
حيث قامت شركة إسرائيلية شبه حكومية تدعى"عميتم"، حصلت على تفويض رسمي من الحكومة الإسرائيلية بالإشراف على ملف العمال الفلسطينيين، واستثمار أموال تقاعدهم وتعويضاتهم، دون استشارتهم أو الحصول على موافقاتهم المسبقة، وفي هذا السياق قامت الشركة المذكورة بتجديد كافة تصاريح العمال الفلسطينيين والعاملات، ممن كانوا يعملون في سوق العمل الإسرائيلي حتى عشية السابع من شهر أكتوبر 2023م، بشكل تلقائي وجماعي، لبناء بينة قانونية مفادها أن العمال ما زالوا على رؤوس أعمالهم، وتسهيل تحللها من حق دفع مستحقاتهم وتعويضاتهم المالية المستحقة، بدلاً وتعويضاً عن الفصل التعسفي.

4- كما لا تقوم أرباب العمل الإسرائيليون، وشركة "عميتم"، بتزويد العمال بمعلومات عن قيمة الأموال التي تم جمعها في صندوق التقاعد، ولا تسمح للعمال بسحب التعويضات لوحدها بل يشترط أن يتم سحب مستحقات التعويضات والتقاعد معاً، وهذا يضر بالعمال في حالة الإصابة أو الموت.

5-كما يعاني العمال الفلسطينيون من سوء المعاملة على الحواجز العسكرية الإسرائيلية، ومنها تعمد إغراق ممرات العبور على الحواجز بالعمال، ما ينتج عن ذلك اكتظاظاً لا يحتمل لأنه تسبب في غير مرة باختناق ووفاة العديد من العمال، علماً أن لجنة مناهضة التعذيب - OHCHR ميزت الاكتظاظ كوسيلة من وسائل التعذيب المتعمدة والمفضية إلى الموت.

6-والتسبب في الوصول المتأخر للعمال إلى أماكن أعمالهم، الأمر الذي يجر عليهم خصومات كبيرة على الأجور والرواتب، حيث يضطر العمال للخروج مبكراً من بيوتهم (بين الساعة الثالثة صباحا وحتى الخامسة صباحاً) للوصول إلى الحواجز، حيث ينتظرون في طوابير طويلة ومكتظة لحظة فتح أبواب الحاجز، وبعد خروجهم من الحاجز عليهم البحث عن طريقة للوصول إلى أماكن أعمالهم، ولهذا السبب يفضل العديد من العمال المبيت في أماكن أعمالهم و يعودون لبيوتهم كل أسبوع أو شهر مرة واحدة.

7-عدم السماح للعمال، ممن يتمكنون من الوصول إلى الداخل الفلسطيني المحتل، من استخدام المواصلات الإسرائيلية العامة، رغم امتلاكهم لتصاريح الدخول النظامية.

8-العمل بدون حقوق، ويحدث ذلك بسبب وجود تحديدات على عدد تصاريح العمل لكل مشغل، لهذا يضطر العديد من العمال، للعمل دون تصاريح أو القيام بشراء تصاريح من السماسرة، أو البحث عن تصاريح تجارية

أو تصاريح احتياجات خاصة؛ وهذه الفئة من العمال تتعرض للعديد من الانتهاكات من قبل المشغلين، ولابتزاز مروع من قبل سماسرة بيع تصاريح الدخول لإسرائيل.

9-يتعرض العمال الفلسطينيون، لانتهاك إهمال سلامتهم البدنية داخل ورش العمل والمصانع والمعامل الإسرائيلية، بعدم تزويدهم بمعدات ووسائل الصحة والسلامة المهنية، سيما عمال البناء والأخشاب الذين يشكلون 90% من عديد العمال في سوق العمل الإسرائيلي، الذين يعتلون البنايات فوق سقالات متهالكة، ومخالفة لمعايير وشروط الصحة والسلامة المهنية المتعارف عليها في سوق العمل الإسرائيلي والعالمي، وهي نفسها التي توفر للعمال الإسرائيليين والأجانب ممن يعملون في قطاع البناء والإنشاءات.

10-تتسبب الانتهاكات الإسرائيلية المنفذة على العمال الفلسطينيين، في سوق العمل الإسرائيلي، بزيادة إصابات العمل القاتلة بينهم.

11- كما يعاني العمال الفلسطينيون، من مخاطر عدم الوصول الآمن لأماكن عملهم، ويتعرضون لخطر الاعتداء الجسدي المباشر عليهم، قبل وأثناء وبعد مرورهم بالحواجز العسكرية الإسرائيلية، كما يتعرضون لخطر الاعتقال التعسفي، و الملاحقة العسكرية الساخنة التي تنتهي باعتقالهم أو قتلهم أحياناً، بعد أن سمحت الحكومة الإسرائيلية للجيش والشرطة بإطلاق الذخيرة الحية على الفلسطينيين بصرف النظر عن أعمارهم وجنسهم وهويتهم، سواء كانوا نساء أو أطفال أو شيوخ أو عمال أو طلاب مدارس، عمقت من انفلات العنف الاسرائيلي من عقاله، وتسبب بقتل وجرح عشرات الفلسطينيين من بينهم عمال مسالمين كانوا متوجهين لأماكن عملهم.

توصيات الورقة

1- تشكيل تحالف دولي، للضغط على الحكومة الإسرائيلية، لتعويض العمال الذين تم طردهم من سوق العمل الإسرائيلي بدءاً من 8 تشرين أول 2023م، لفصلهم تعسفاً من أماكن أعمالهم ووفقاً لأحكام القانون الإسرائيلي.

2- الطلب - في حال عودة العمال إلى سوق العمل الإسرائيلي - من المؤسسات الدولية ذات العلاقة، ممارسة ما يكفي من ضغط على الحكومة الإسرائيلية، لمعاملة العامل الفلسطيني كما تعامل العامل الإسرائيلي، وهذه دعوة تستقيم مع ما ينادي به القانون الإسرائيلي، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة؛ سيما الاتفاقية الدولية المكرسة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أُسرهم والتي اعتمدت بقرار الجمعية العامة رقم: (45) المؤرخ في الثامن عشر من كانون الأول 1990م.

3- لهذا، سيواصل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، كفاحه النقابي داخل فلسطين وخارجها، من أجل حماية العمال والعاملات، وتعزيز صمودهم والدفاع عن حقوقهم في الحرية والعدالة والعيش الكريم، وصولاً إلى حماية العمال من المخاطر المصاحبة لدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي والعودة منه، والحيلولة دون تعرضهم للظلم والتعسف من قبل أرباب أعمالهم، وتعزيز ظروف ومناخات العمل اللائق والمناسب للبشر.

4- العمل على تعزيز أواصر التعاون والشراكة بين الشبكات النقابية الإقليمية والدولية، ووضع حقوق العمال في مركز ثقل برامجه النقابية، ووضع حد لتجاهل دولة الاحتلال الإسرائيلي لحقوق العمال والاستهتار بها.

5- يوصي الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، فعاليات صناعة القرار الوطني وترسيم السياسات الكلية في فلسطين، بضرورة المضي قدماً بمخططات فصل الاقتصاد الفلسطيني عن الإسرائيلي، ومنح الاقتصاد الفلسطيني ما يحتاجه من دافعيات، وأسباب التقدم والنمو، ومنها:-

أ- إعادة ربط اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة.
ب- إزالة القيود والتأخيرات تؤثر سلباً على الجهود الإنسانية والإنمائية، وعلى قطاعات مهمة في الاقتصاد.

6- مطالبة دولة الاحتلال الإسرائيلي، عبر كل وسيلة وحيلة، لتحويل المستحقات المالية الفلسطينية المتراكمة لديها، من استقطاعات ضريبة الدخل والجمارك وحقوق العمال الفلسطينيين لديها.

7- السلطة الوطنية الفلسطينة، مطالبة بإنشاء مشاريع استثمارية داخل فلسطين وخارجها واستحضار تجربة "مؤسسة صامد" في الاستثمار المهاجر، ما يسهم في توفير فرص عمل جديدة للشباب والشابات والخريجين، والمساهمة في تأمين دخل مستقل ومستدام بمعزل عن القيود الإسرائيلية.

8- حث الخطى لإعادة تشغيل مؤسسة الضمان الاجتماعي، التي تم تعطيلها قبل سنوات للأسف الشديد.

9- على الحكومة الفلسطينية وعلى نحو عاجل، إطلاق العديد من برامج الاحتواء الاجتماعي للمشكلة، وحث البنوك ومؤسسات الإقراض على تقديم تسهيلات مالية للعمال، وتفعيل برنامج فوري لدعم البطالة، سيما لعمال المياومة الذين تقطعت بهم سبل الوصول إلى أماكن أعمالهم، وتحويل المنح أو المساعدات المقدمة لهم من هذا البرنامج إلى البنوك لإعادة الثقة بينهم، ما قد يشجع البنوك على منحهم المزيد من التسهيلات؛ كالتي كانت تمنحهم إياها قبل تعطلهم عن العمل.

أخيراً

يرى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، بأن هناك حاجة ماسة لفرض حل سياسي، يؤدي بالضرورة إلى إعادة المسار نحو حل الدولتين، ضمن خطة إرساء متدرجة للسلام، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة والقوانين الدولية والاتفاقات السابقة، قادرة على إدامة الاستقرار ومنح العمال وغيرهم من فئات الشعب الفلسطيني، حرية الحركة والسفر والتنقل والوصول الآمن لأماكن العمل، وإشاعة مناخات الأمن والاستقرار والأمن لأي شخص.

مصادر الورقة ومراجعها

1- تقرير صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي منشور بتاريخ 2020/11/16، رام الله - فلسطين.

2- مصدر سبق ذكره، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2019م.

3- تقرير مدير عام منظمة العمل الدولية [جي رايدر] المقدم لمؤتمر العمل الدولي، الدورة [106] 2017م، في جنيف، صفحة رقم 4 و 5.

4- مصدر سبق ذكره، مركز الدراسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس، 8 أيار 2018م.

-5الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (أ-2020). " أثر جائحة كورونا على المؤسسات الاقتصادية خلال الفترة (2020/3/5-2020/5/31)"، تقرير صحفي، 2020/11/16، رام الله، فلسطين.
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_14-11-2020-covid-est.pdf

6- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (ب-2020). " مسح القوى العاملة- الربع الثالث 2020"، تقرير صحفي، 2020/11/8، رام الله، فلسطين.
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_8-11-2020-lf-ar.pdf

7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (ج-2020). " مسح أثر جائحة كوفد 19 (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية (آذار- أيار)"، تقرير صحفي، 2020/10/4، رام الله، فلسطين.
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_4-10-2020-covid-ar.pdf

8- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2020. " جائحة كورونا والحاجة لتطوير قطاع الحماية الاجتماعية في فلسطين"، ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة (8)، 2020/10/14، رام الله، فلسطين.
http://mas.ps/files/server/20200710145907-2.pdf

9- مصدر سبق ذكره، من مسوح الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2019م.

10- مصدر سبق ذكره، من مسوح الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2019م.

11- مركز المعلومات الفلسطيني – وفا

12- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الإحصاءات التراكمية للحسابات القومية.

13- الملخص التنفيذي للتحليل القطري المشترك لحالة التنمية في فلسطين
COMMON COUNTRY ANALYSIS 2016 Leave No One Behind: A Perspective on Vulnerability and Structural Disadvantage in Palestine. Executive Summary

14- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2019م.